صرف بدل مواجهة للباحثين في مكاتب الضمان الاجتماعي

تحميل وزارة الشؤون الاجتماعية مصاريف رعاية المعاق وتأهيله

وافق مجلس الشورى خلال جلسته المنعقدة يوم ١٤٣٠/٥/١٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم ال الشيخ على قرار بصرف بدل مواجهة للباحثين في مكاتب الضمان الاجتماعي الذين تقتضي طبيعة عملهم إجراء البحث الميداني ومقابلة المستحقين، كما أقر إنشاء مجلس أعلى للمعاقين، واستمع الاعضاء إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والاسرة والشباب بشأن ملحوظات الاعضاء وارائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعي للعام المالي ١٤٢٨/٢٧هـ، والتي القاها الدكتور طلال بكري رئيس اللجنة حيث قال:

وجه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣٠/٢/٧هـ - برئاسة خادم الحرمين الشريفين- ببقاء الضمان الاجتماعي على وضعه التنظيمي الحالي تابعًا لوزارة الشؤون الاجتماعية، على أن تخصص ميزانية مستقلة له كما كان عليه سابقًا قبل فصل وزارة العمل.

واضاف: المستحقون للضمان الاجتماعي يتغير وضعهم من وقت لآخر، وعدم وجود مستحقين للضمان على قوائم الانتظار كان وقت كتابة التقرير فقط وليس بشكل دائم.

وتبين اللجنة أن توظيف المعوقين يخص بالدرجة الأولى وزارة العمل وليس وزارة الشؤون الاجتماعية، علمًا بأن الوزارة تبذل جهودًا جيدة في سعيها لتوظيف هذه الفئة مع وزارة العمل.

وأكد الدكتور بكري أنه سيكون في محل عناية اللجنة في التقارير القادمة معرفة ما تحقق فيما يخص قرارات المجلس السابقة. كما ترى اللجنة أن الفقر في المملكة نسبي وأن المستفيدين من إعانات الضمان الاجتماعي لا ينطبق عليهم مصطلح الفقر حيث تصل الإعانات إلى أسر السجناء، والأيتام، والمطلقات، والأرامل، وذوي الإعاقات، مما يجعل عدد المستفيدين كبيرًا.

وأوضح رئيس اللجنة أن الاهتمام بالاسر المنتجة قائم حاليًا في الوزارة، وهو على شقين: الأول عن طريق وكالة الضمان الاجتماعي، وهو موجه للأسر المستفيدة من معاشات الضمان الاجتماعي ومساعداته، ويسعى هذا البرنامج إلى تحويلها من أسر مستفيدة إلى أسر منتجة، والبرنامج الآخر عن طريق وكالة الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية وهو موجه للأسر الأخرى التي لا تستفيد من الضمان الاجتماعي.

أشار إلى أن الدور الإيوائية -بغض النظر عن كمها ونوعها- عبارة عن منازل كبيرة، وفي كل دار طبيب أو طبيبة، وممرضون وممرضات للمتابعة. أما العلاج فهو عن طريق المستشفيات الحكومية؛ وسبق أن صدرت توجيهات سمو ولي العهد بأن يعالج من يحتاج منهم إلى العلاج في المستشفيات العسكرية. والتعاون قائم بين وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة. وعن تقنين العمل: فقد قامت الوزارة بعدة دراسات عن طريق أساتذة في علم الاجتماع او الخدمة الاجتماعية او علم النفس لتقويم الخدمات المقدمة لكبار السن، أما مجهولو الأبوين فالوزارة مسؤولة مسؤولية كاملة عنهم، مهما بلغوا من السن؛ فلو تزوجت إحداهن ولم يستمر زواجها فتعود للوزارة. أما الذكور فالوزارة لا تترك أي شاب وهو في حاجة للخدمة، وتسعى لقبولهم في الجامعات والمعاهد، وتدفع رسوم الدراسة في الكليات الخاصة وتؤمن السكن. وحسب إفادة المسؤولين لا يترك أي شاب محتاج للمساعدة، فالوزارة تمثل الدولة في رعاية من يحتاج للرعاية.

وتضمنت توصيات المجلس:

- النظر في صرف بدل مواجهة للباحثين في مكاتب الضمان الاجتماعي الذين تقتضي طبيعة عملهم إجراء البحث الميداني ومقابلة المستحقين، دعم الوزارة للتوسع في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تعالج قضايا المجتمع مثل: قضايا المرأة والطلاق والطفل، دعم ميزانية الوزارة ماليا وبالكوادر البشرية المتخصصة، تحمل الوزارة مصاريف رعاية المعوق وتأهيله كاملة، إنشاء مجلس أعلى لشؤون المعوقين.